

بلدة «تورغوندي» الحدودية تقع في ولاية هرات

أفغانستان: «طالبان» تسيطر على نقطة حدودية مع تركمانستان



استمرار الاشتباكات في أفغانستان

◆ طالبان: لا نهدف لـ«اغتصاب السلطة»

◆ باكستان: تقاسم السلطة هو الحل لمنع حرب أهلية جديدة

أكد مسؤولون أفغانيون، أن حركة «طالبان» سيطرت على بلدة «تورغوندي» الحدودية، إحدى البوابات التجارية إلى تركمانستان، وتقع في ولاية هرات غربي البلاد. ونقل موقع «طلوع نيوز» المحلي عن مسؤولين محليين (لم يسمهم) قولهم إن «طالبان سيطرت على بلدة تورغوندي الحدودية مع تركمانستان».

جاء ذلك بعد يوم من إعلان «طالبان» سيطرتها، على المعبر الحدودي «إسلام قلعة» بين إيران وأفغانستان.

وتتصاعد الاشتباكات بين قوات الأمن الأفغانية و«طالبان» منذ عدة أيام، في وقت تنسحب فيه القوات الأمريكية من البلاد، حيث من المقرر أن يكتمل الانسحاب بحلول 11 سبتمبر المقبل، وفق الرئيس جو بايدن.

أعلن وفد «طالبان» في موسكو أن الحركة «لا تهدف لـ«اغتصاب السلطة» بالكامل» في أفغانستان. جاء ذلك على لسان ممثل مكتب الدوحة للحركة، مولوي شهاب الدين ديلاور، في تصريح للصحفيين الجمعة، في العاصمة الروسية موسكو.

وادعى ديلاور أن الحركة استولت على 85 في المائة من أراضي أفغانستان. وأوضح: «لقد استولينا على 174 مركزاً إقليميًّا

وتعاني أفغانستان حرباً منذ عام 2001، حين أطاح تحالف عسكري دولي، تقوده واشنطن، بحكم حركة «طالبان»، لارتباطها آنذاك بتنظيم القاعدة، الذي تبني هجمات 11 سبتمبر من العام نفسه في الولايات المتحدة.

وتمتلك وسائل إعلام محلية، الجمعة، أن قريشي أكد في كلمة أمام مجلس الشيوخ بالعاصمة إسلام آباد، ضرورة عدم سماح سقوط كابل في فخ الحرب الأهلية مرة أخرى. وأوضح أن حل أزمة أفغانستان يكمن في تقاسم السلطة بشكل يسج

أولاً وقبل كل شيء، لا بد من الحصول على نتائج حول الهيكل السياسي لأفغانستان».

قال وزير الخارجية الباكستاني شهاب محمود قريشي، إن «تقاسم السلطة» هو الحل الوحيد لمنع وقوع حرب أهلية جديدة في أفغانستان.

وأرد في بنود مفاوضاتنا واتفقاتنا مع الولايات المتحدة، هذا شأن داخلي ولا علاقة له بالاتفاقات المبرمة».

وأوضح شاهين: «تفاوض على وقف إطلاق النار مع الحكومة في كابل، وإذا ما تكللت محادثات الدوحة بالنجاح سنوقف هجماتها في البلاد.

فرنسا: الأعمال المعادية للإسلام زادت 52 بالمئة في 2020

وأشار التقرير إلى وجود انخفاض بواقع 22 بالمئة في الأعمال العنصرية خلال 2020 بشكل عام، حيث تم تسجيل 888 عملاً عنصرياً. ولفت إلى تراجع الأعمال التي تتسم بمعاداة السامية بنسبة 51 في المئة خلال 2020 مقارنة بـ 2019، في حين زادت الأعمال المعادية للإسلام بمعدل 52 بالمئة، خلال نفس الفترة.

كما أشار التقرير إلى تسجيل زيادة ملحوظة في الأعمال العنصرية تجاه الآسيويين مع ظهور جائحة فيروس كورونا. وأكد أن الوقائع المعلنة من قبل وزارة الداخلية، لا تشكل سوى جزء ضئيل من الأعمال العنصرية التي تشهدها فرنسا، وذلك نظراً لعدم التقدم بشكاوى بخصوص الكثير من الاعتداءات.

أظهر تقرير صادر عن لجنة حقوقية زيادة الأعمال المعادية للإسلام في فرنسا بنسبة 52 بالمئة في 2020، مقارنة بالعام الذي قبله. جاء ذلك في التقرير رقم 30 الصادر مؤخراً عن اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان (CNCDD) في فرنسا، حول العنصرية ومعاداة السامية والعداء للأجانب.

ولفت التقرير إلى أن 59 بالمئة من المشاركين في استطلاع أجري عبر الإنترنت في مارس المنصرم، «يعتبرون الإسلام كتهديد للهوية الفرنسية».

كما أعرب 72 بالمئة من المستطلعين عن اعتقادهم بأن المهاجرين يتوافقون على فرنسا فقط من أجل الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

ماكرون: سنسحب أكثر من ألفي جندي من منطقة الساحل الإفريقي

وعدد ماكرون، في وقت سابق الجمعة، مناقشات مع عدد من قادة الدول الإفريقية، قبيل الإعلان عن خطة سحب القوات الفرنسية خلال الأشهر المقبلة.

وفي السياق، أشار ماكرون إلى أن خطة سحب القوات «ستتم على مراحل»، لافتاً أن التركيز خلال الأشهر الستة المقبلة سيكون على تفكيك عملية برخان، وإعادة تنظيم القوات في المنطقة.

وفي 10 يونيو الماضي، نوّه ماكرون أن العملية «ستحل محلها مهمة أخرى للقوات الفرنسية، وستعتمد بشكل أكبر على الشركاء الإقليميين، وتواصل التركيز على محاربة المتطرفين».

أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن بلاده ستسحب أكثر من ألفي جندي من قوة مكافحة التطرف في منطقة الساحل الإفريقي، خلال الأشهر المقبلة، وستحوّل وجودها العسكري إلى قوات إقليمية متخصصة.

ويأتي هذا الإعلان بعدما كشف ماكرون، في يونيو الماضي، أن بلاده تعمل على خفض وجودها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي مستقبلاً، بذريعة أنه لم تعد هناك حاجة لتلك القوات، حسبما نقلت وكالة «أسوشيتد برس».

وقال ماكرون: «ستخفض فرنسا قواتها إلى حدود 2500 و3000 جندي على المدى الطويل»، وتنتشر فرنسا حالياً قرابة 5000 جندي في منطقة الساحل الإفريقي.

إندونيسيا: ارتفاع حصيلة قتلى انقلاب سفينة قبالة جزيرة بالي إلى 10

أعلنت الوكالة الوطنية للبحث والإنقاذ الإندونيسية، العثور على جثة أخرى جراء انقلاب سفينة قبالة جزيرة بالي، لترتفع بذلك حصيلة القتلى إلى 10. وقال رئيس الوكالة، جيدي دارمادا، في بيان إن «الضحايا المحليين غرروا على الجثة في قفص صيد، على بعد حوالي 500 متر من الشاطئ». وأكد المسؤول أنه «تم تحديد هوية الجثة»، وأشار إلى أنه «تم إنقاذ 51 شخصاً بسلام في أواخر يونيو الماضي، فيما لا يزال 16 آخرون في عداد المفقودين».

وفي 29 يونيو الماضي، غرقت سفينة «KMP Yunic» في مياه مضيق بالي، بينما كانت على وشك الرسو في ميناء «غيلمانوك» بجزيرة بالي، وكانت السفينة قد غادرت من ميناء «كينتابانغ» في مقاطعة «جاوا الشرقية»، عندما جررتها التيارات ثم انقلبت، بحسب ما أعلنت وسائل إعلام محلية.

عقوبات أميركية ضد 34 شركة مرتبطة بالصين وروسيا

أدرجت الولايات المتحدة، الجمعة، 34 شركة وكيان إلى قائمتها الاقتصادية السوداء، على خلفية ارتباطها بالصين وروسيا وإيران.

وذكرت وزارة التجارة الأمريكية في بيان، أن مكتب الصناعة والأمن التابع للوزارة فرض عقوبات على 34 كياناً «بمشاركتهم في أنشطة تتعارض مع السياسة الخارجية ومصالح الأمن القومي للولايات المتحدة».

وشملت العقوبات 14 شركة صينية مرتبطة بحملات القمع والاحتجاز الجماعي الذي تنفذه بكين ضد الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في إقليم شينجيانغ الصيني (تركستان الشرقية) «حيث تواصل الصين ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، وفق البيان.

وأوضح البيان أن الوزارة أدرجت 5 شركات صينية أخرى تدعم بشكل مباشر برامج التحديث العسكري للجيش الصيني. كما طالت العقوبات 8 كيانات لتصديرها للتكنولوجيا الأمريكية إلى إيران، فيما وضعت شركات أخرى على القائمة السوداء لتورطها مع الجيش الروسي، حسب البيان. ويحظر على الشركات المدرجة القيام بأعمال تجارية مع الموردين الأمريكيين دون الحصول على ترخيص من الحكومة الأمريكية. بدورها، نفت الصين وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في شينجيانغ، حسبما نقل موقع «أكسيوس» الأمريكي.

«الدوائر الانتخابية».. ترسيم جديد ينال من مسلمي كشمير



انتخابات سابقة في كشمير

سابقاً من جامو وكشمير ولداخ، المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في الهند.

وفي 24 يونيو الماضي، وصل زعماء 9 أحزاب سياسية رئيسية موالية للهند إلى نيودلهي بدعوة من مودي لإقناعه بالتراجع -أو على الأقل تعديل- القرارات المتخذة في 5 أغسطس 2019.

ولم تكن حكومة مودي بإلغاء الحكم الذاتي الدستوري لجامو وكشمير فحسب، بل قسمت المنطقة لمنطقتين تداران مركزياً، كاستجابة لطلب عمره نصف قرن من القوميين الهنود المتشددين، الذين أرادوا اندماجاً كاملاً للمنطقة في الاتحاد الهندي. كانت الأولوية بالنسبة لهؤلاء القادة السياسيين، الذين تم وضعهم رهن الاحتجاز

بعد 4 أشهر من اتفاق الهند وباكستان على وقف إطلاق النار بإقليم كشمير، أثار الاجتماع الأخير لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مع 9 أحزاب سياسية بمقاطعة جامو وكشمير، الجزء الخاضع لإدارة نيودلهي بالإقليم، الأمل في تحقيق العدالة بالمنطقة.

محللون وسياسيون يعتقدون أن إصرار الحكومة الهندية على ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، أثار مخاوف من حرمان السكان المسلمين بالمنطقة من المقاعد الانتخابية ومنح المزيد منها للمناطق الهندوسية لصالح الحزب «القومي الهندي» (قومي متشدد)، برئاسة بهاراتيا جاناتا.

وتعد مقاطعة جامو وكشمير، المكونة

انتخب حكومة «كاليدونيا الجديدة»، لويس مابو، رئيساً لها ليكون بذلك أول شخصية مؤيدة للاستقلال عن فرنسا تتولى ذلك المنصب.

و«كاليدونيا الجديدة» منطقة فرنسية حصلت على حكم ذاتي واسع بعد أعمال العنف عام 1988، وهي بمثابة أرخبيل في أوقيانوسيا جنوب غربي المحيط الهادئ.

وحصل مابو على ستة أصوات حكومية من أصل 11، بينما حصل الموالى الفرنسي تييري سانتا على أربعة، فيما تم إرجاع ورقة اقتراع واحدة فارغة.

ولويس مابو، عضو من سكان «كاناك» الأصليين في كاليدونيا الجديدة، يبلغ من العمر 62 عاماً، وعضو في حزب «تحرير الكاناك» أو «البليكا»، ورئيس الاتحاد الوطني لاستقلال.

كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة إيراميت، التي تدير مناجم النيكل في البلاد، كما عمل مديراً عاماً لوكالة التنمية الريفية وتنمية الأراضي من 1998 إلى 2005.

ويبلغ عدد سكان الأرخبيل 270 ألف نسمة، وهم عبارة عن أحفاد المستعمرين الأوروبيين والكاناك، الذين اعانوا ذات يوم من سياسات الفصل العنصري الصارمة.

ومن المنتظر أن يتولى رئيس الحكومة الجديد مهام منصبه في غضون أسبوع واحد فقط، وهو من أشد الداعين لاستقلال «كاليدونيا الجديدة» عن فرنسا.

ميانمار: «الدفاع الشعبي» تزعم مقتل 40 جندياً من الجيش

أعلنت «قوة الدفاع الشعبي» المناهضة للانقلاب بميانمار، الخميس، أن 40 جندياً على الأقل قتلوا في اشتباكات بين الجيش والجماعات المسلحة، الأسبوع الماضي، على حد زعمها.

جاء ذلك بحسب بيان صادر عن «قوة الدفاع الشعبي»، أكدت فيه مقتل 40 جندياً على الأقل في تلك الاشتباكات، فضلاً عن تفجير 3 مركبات عسكرية.

وأوضح البيان أن جيش استقلال كاشين (KIA)، أحد الجماعات العرقية المسلحة الناشطة في المنطقة، ساعد أيضاً عناصر «قوة الدفاع الشعبي» في اشتباكات مع جيش ميانمار.

ولم يصدر جيش ميانمار أي بيان كذب فيه أو أكد مزاعم «قوة الدفاع الشعبي» التي تشكلت من قبل حكومة الوحدة الوطنية بالبلاد لمواجهة الانقلاب.

ومطلع فبراير الماضي، نفذ قادة بالجيش في ميانمار انقلاباً عسكرياً تلاه اعتقال قادة كيان في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

مادورو يحذر الولايات المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا

طالب الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، الولايات المتحدة «بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده التي يوجد فيها نظام انتخابي ثابت وموثوق».

وقال مادورو في كاراكاس، خلال لقائه مع أنصاره، المكرس للانتخابات الإقليمية والمحلية المقرر إجراؤها في 21 نوفمبر القادم: «لا تتدخلوا في الشؤون الداخلية الفنزويلية ولا تتدخلوا في النظام الانتخابي الداخلي، إذ أنكم لستم سادة جمهوريتنا، وفنزويلا ليست مستعمرة أمريكية».

وأشار إلى أنه يوجد في بلاده «أفضل نظام انتخابي في العالم، الأمر الذي يضمن العملية الديمقراطية (في الانتخابات) بمشاركة كل الأطراف المعنية».